

النشرة الربعية العدد الثالث والعشرون



تنظيم . . تطوير . . رقابة النشرة الربعية

العدد الثالث والعشرين- الربع الأول للعام 2025

كلمة العدد



براق النابلسي

مدير عام الهيئة

تواصل الهيئة جهودها في تطوير القطاعات المالية غير المصرفية وتنظيمها والرقابة على استقرارها، من خلال تنفيذ مجموعة من الإجراءات التي تسهم في ديمومة القطاعات التي تشرف عليها، بما يحقق المصلحة العامة، وحماية المتعاملين وحقوقهم.

وتسعى الهيئة إلى تحقيق أفضل الممارسات والمبادئ الدولية لتعزيز البيئة التشريعية والرقابية والتنظيمية والتطويرية لقطاعاتها، حيث نفذت الهيئة ورشة عمل لمناقشة مشروع قانون التأمين الجديد، بحضور ممثلين عن الوزارات والمؤسسات العامة، واستعرضت خلالها مكونات مشروع قانون التأمين الجديد، والفجوات ومكامن القصور التي تمت معالجتها مقارنة بالقانون ساري المفعول حالياً.

ومن الإجراءات التي اتخذتها الهيئة خلال الربع الأول من العام 2025، تمديد فترة الإفصاح للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين عن كلٍّ من البيانات المالية الختامية الأولية عن العام 2024 ليصبح موعد الإفصاح النهائي كما بتاريخ 15/2025/3، وتمديد فترة الإفصاح عن التقرير السنوي والمتضمن البيانات المالية المدققة عن العام 2024، ليصبح موعد الإفصاح النهائي بتاريخ 30/4/2025.

وفي السياق ذاته، أصدرت وزارة النقل والمواصلات، بالتعاون مع الهيئة، تعليمات تسجيل المركبات المؤجرة تأجيراً تموالياً رقم (1) لسنة 2024، التي دخلت حيز التنفيذ، وقد جاءت هذه التعليمات بنسخة محدثة للتعليمات الصادرة عن وزير النقل والمواصلات في العام 2017 بشأن المركبات المؤجرة تأجيراً تموالياً، ومن المتوقع أن تسهم هذه التعليمات في تعزيز محافظ شركات التأجير التمويلي، وتوفير التمويل اللازم لمن يرغب في العمل في هذا القطاع، فضلاً عن دعم وزارة النقل والمواصلات في تحقيق أهدافها في تحديث أسطول النقل، وتطوير قطاع النقل ونموه في فلسطين.

نأمل أن يكون العام 2025 عام الإنجازات والاستقرار للوطن والمواطن، وستواصل الهيئة جهودها الهادفة إلى توفير المقومات الكفيلة بتعزيز البنية التشريعية والمهنية لقطاعات سوق رأس المال واستقرارها وديمومتها.

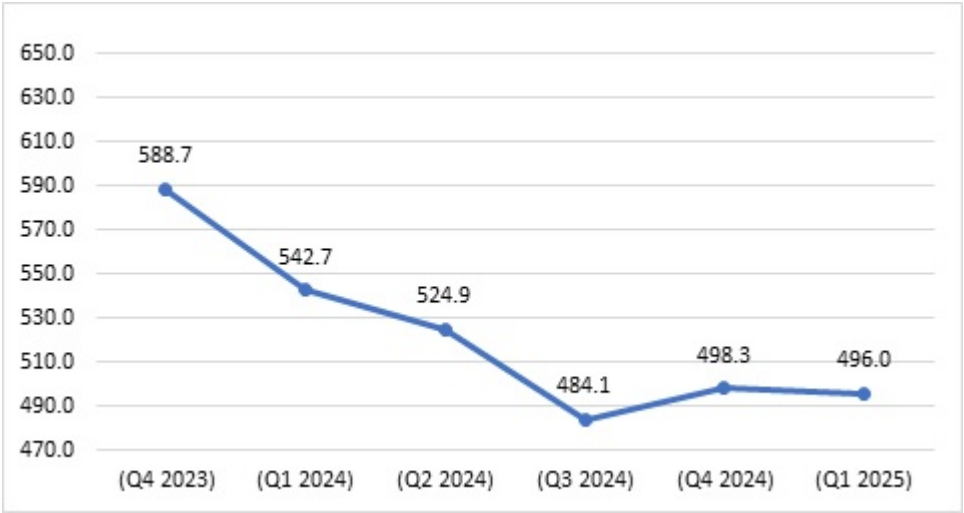
تطورات قطاعات سوق رأس المال

تطورات قطاعات سوق رأس المال < قطاع الأوراق المالية

• مؤشر القدس

أغلق مؤشر القدس عند حاجز 496.0 نقطة مع نهاية الربع الأول من العام 2025، مسجلاً انخفاضاً نسبته 0.46% عن إغلاقه نهاية الربع السابق، وانخفاضاً نسبته 9% مقارنةً بالربع المناظر من العام السابق 2024. والشكل رقم (1) أدناه يشير إلى التغيرات في أسعار الإغلاق لمؤشر القدس بشكل ربعي خلال الفترات السابقة.

شكل 1: حركة مؤشر القدس بشكل ربع سنوي (نقطة)



• إحصائيات وبيانات التداول

شهد إجمالي أحجام التداول في بورصة فلسطين مع نهاية الربع الأول من العام 2025 ارتفاعاً نسبته 231.9%، مقارنة مع نهاية الربع السابق (الربع الرابع من العام 2024)، وارتفاعاً بنسبة 875.5% عن الربع المناظر (الربع الأول من العام 2024).

كما شهدت قيم التداول في بورصة فلسطين مع نهاية الربع الأول من العام 2025 ارتفاعاً نسبته 187.9% مقارنة مع نهاية الربع السابق، وارتفاعاً نسبته 619.9% عن الربع المناظر. فيما شهدت القيمة السوقية انخفاضاً طفيفاً بما نسبته 0.8% عن نهاية الربع السابق، وانخفاضاً بما نسبته 6.4% عن نهاية الربع المناظر من العام السابق (انظر الجدول رقم 1، والشكل رقم 2 أدناه)، مع التنويه بأن الارتفاع في أحجام التداول وقيمه، كان نتيجة لصفقات مؤسسية كبيرة تمت خلال الربع الأول من العام 2025.

جدول 1: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين

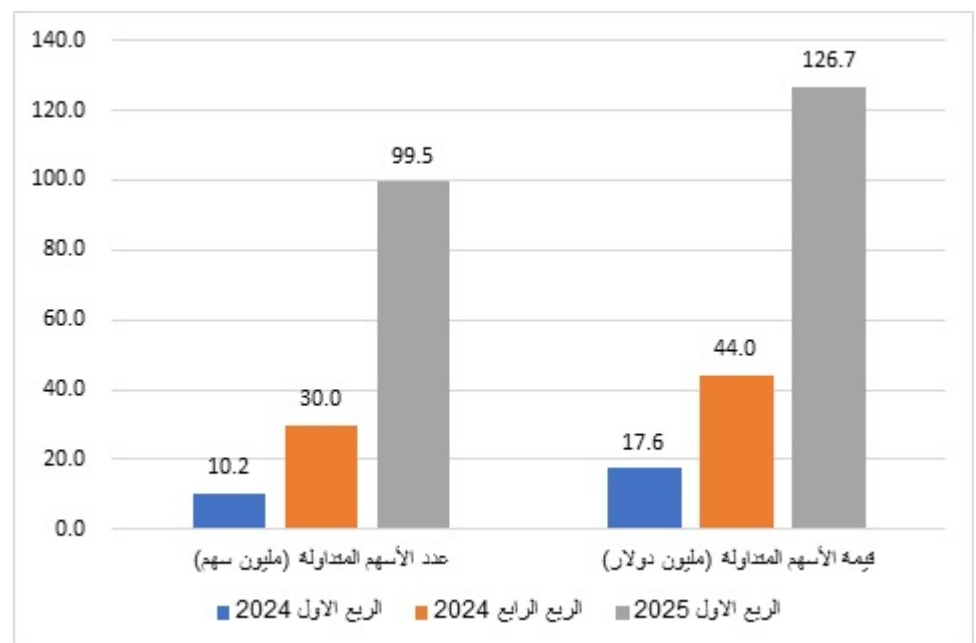
البيان	الربع الأول 2024	الربع الرابع 2024	الربع الأول 2025
عدد جلسات التداول	62	65	58
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	10.2	30.0	99.5
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	17.6	44.0	126.7

4,046.1	4,080.1	4,320.8	القيمة السوقية (مليون دولار)
2.2	0.7	0.3	المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)
4,890	5,076	3,756	عدد الصفقات
68,805	68,847	70,959	إجمالي عدد المتعاملين بالأسهم المدرجة في بورصة فلسطين
29.5%	29.8%	31.5%	القيمة السوقية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)
0.9%	0.3%	0.1%	قيمة التداول كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

* البيانات لا تشمل التحويلات خارج القاعة.

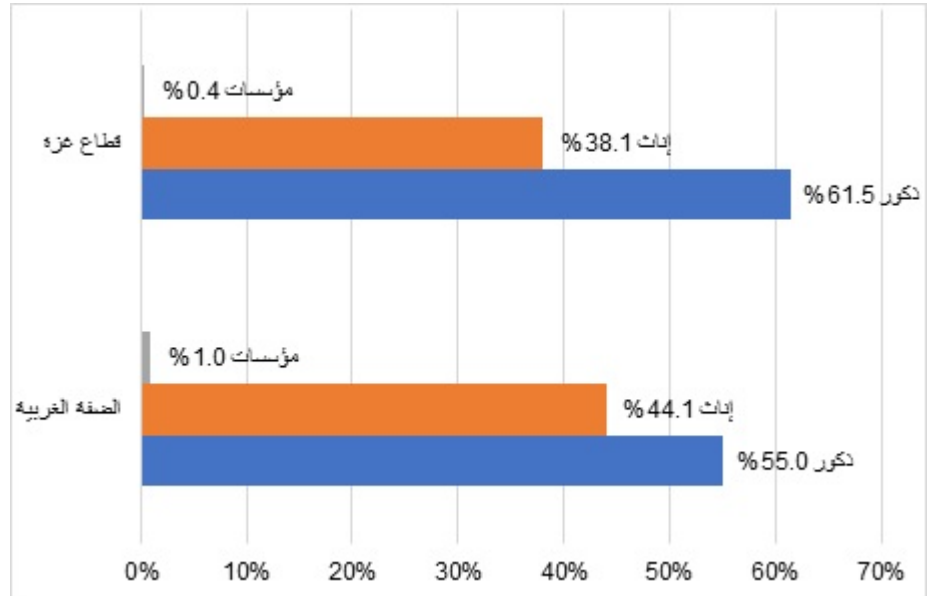
** تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام 2024.

شكل 2: القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة فلسطين (مليون دولار)



يوضح الشكل رقم 4 أدناه توزيع المساهمين في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة، والبالغ عددهم 61,370 مساهماً كما في نهاية الربع الأول من العام 2025، حوالي 84% منهم في الضفة الغربية، و16% في قطاع غزة.

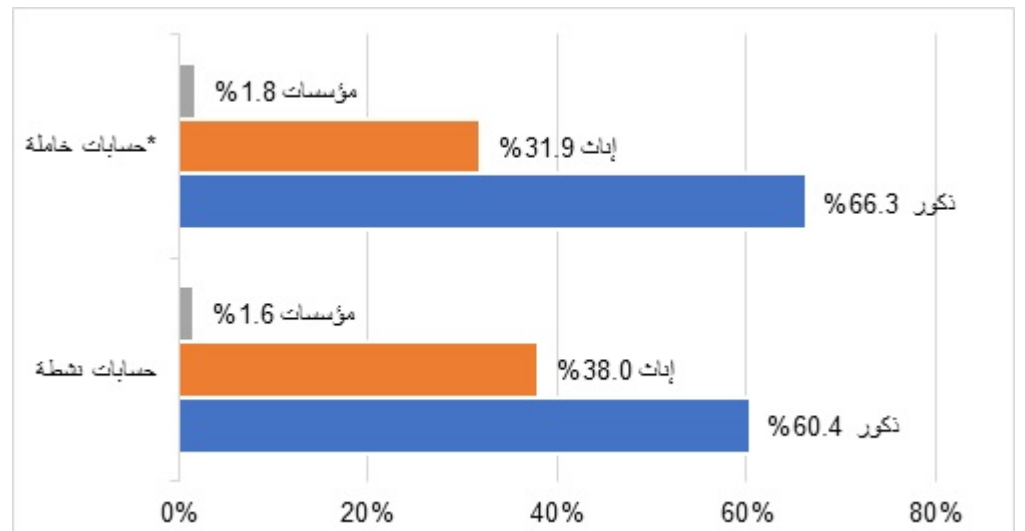
شكل 4: توزيع المساهمين في الشركات المدرجة وفق التوزيع الجغرافي والجنس في الربع الأول 2025



كما يوضح الشكل رقم 5 إجمالي عدد الحسابات المفتوحة النشطة والخاملة وفق التوزيع الجندي كما في نهاية الربع الأول من العام 2025 في بورصة فلسطين، والبالغ 125,469 حساباً، ويلاحظ أن مشاركة الذكور أكبر من الإناث في قطاع الأوراق المالية.

شكل 5: الحسابات المفتوحة في بورصة فلسطين وفقاً للجنس كما في نهاية الربع الأول 2025

الحسابات الخاملة: الحسابات التي رصيدها صفر ومضى عليها عام أو أكثر دون إجراء أي حركة عليها.



تطورات قطاعات سوق رأس المال > قطاع التأمين

بلغ عدد شركات التأمين المرخصة من قبل الهيئة اثنتي عشرة شركة مع نهاية الربع الأول من العام 2025. وعلى الرغم من استمرار تداعيات الحرب على قطاع غزة، والعدوان الإسرائيلي المستمر على الشعب الفلسطيني حتى تاريخه، فإن قطاع التأمين حقق نمواً ملحوظاً في المحفظة التأمينية خلال الربع الأول من العام 2025 عن سابقه بنسبة بلغت 6%. ويعود هذا التحسن إلى عودة الشركات إلى وضعها الطبيعي على الرغم من الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة، حيث إن نسبة قطاع غزة من إجمالي المحفظة التأمينية لا تشكل سوى 2%، أما إجمالي استثمارات شركات التأمين فبلغ 291 مليون دولار، تتصدره الاستثمارات العقارية، بما نسبته 48% من إجمالي الاستثمارات. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات المالية المتعلقة بالربع الأول من العام 2025، والربع الرابع من العام 2024 (باستثناء إجمالي الأقساط المكتتبة) لا تشمل كلاً من بيانات شركة البركة للتأمين الإسلامي، والشركة الأمريكية للتأمين على الحياة (أليكو).

جدول 1: بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار)

البيان	الربع الأول 2024	الربع الرابع *2024	الربع الأول 2025*
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	105.87	383.56	112.35
إجمالي استثمارات شركات التأمين	300.55	294.40	291.43

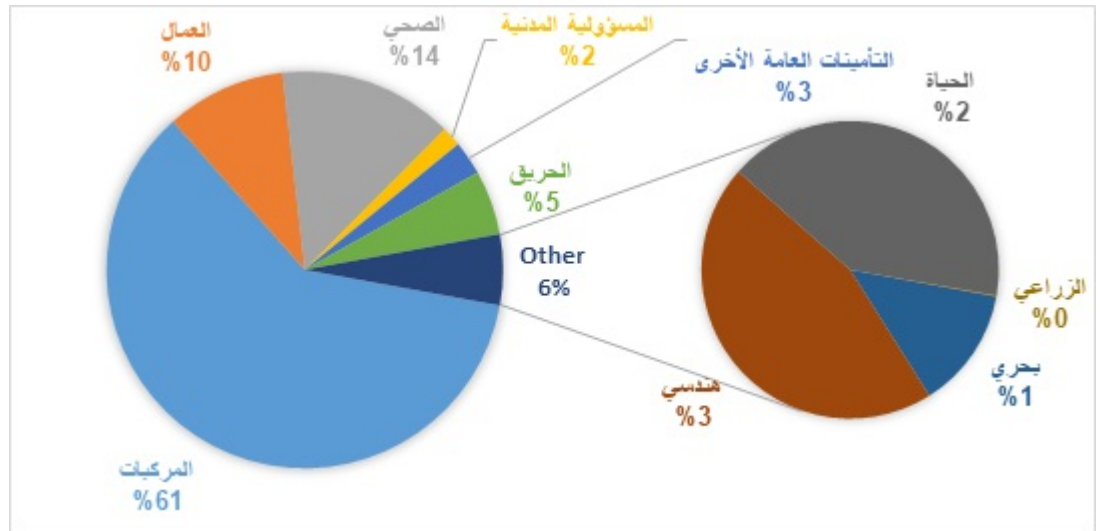
يشير الجدول رقم 2 إلى أهم المؤشرات التأمينية التي تعكس الأهمية النسبية لقطاع التأمين في الاقتصاد الوطني. ويبين الجدول أن هناك نمواً مستمراً في مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت مع نهاية العام 2024 ما يقارب 3.51%، إذ تشير هذه النسبة "نسبة الاختراق التأمينية" إلى إجمالي المحفظة التأمينية منسوبة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. أما من حيث الكثافة التأمينية التي تشير إلى حصة الفرد من إجمالي المحفظة التأمينية، فعلى الرغم من أن هذه النسبة شهدت نمواً عبر السنوات الثلاث الماضية، فإنها انخفضت مع نهاية العام 2024، لتصل إلى 69.74 دولار أمريكي.

جدول 2: انتشار الخدمات والمنتجات التأمينية

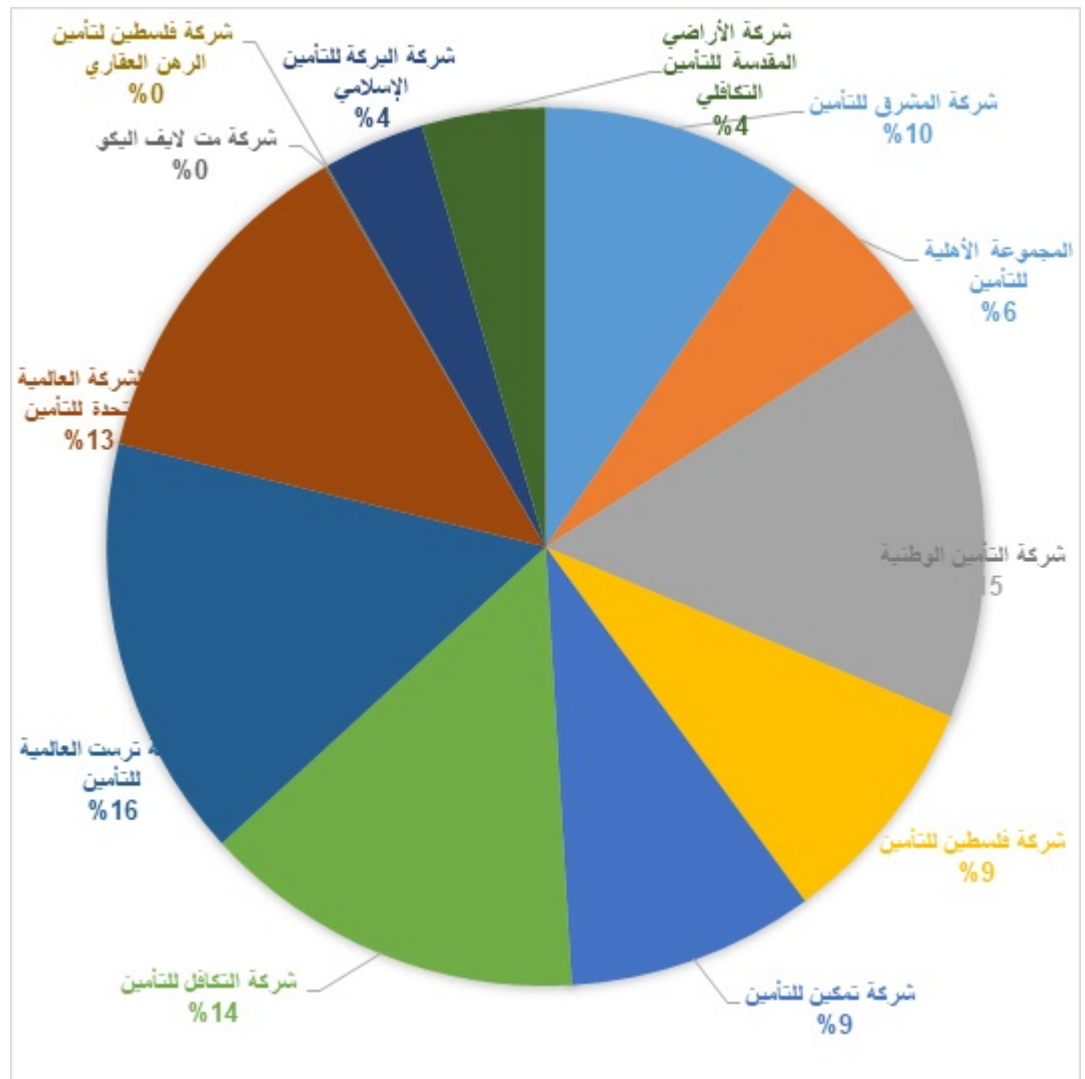
العام	نسبة الاختراق التأمينية	الكثافة التأمينية (دولار أمريكي)
2021	2%	68.6
2022	2.07%	73.08
2023	2.27%	71.22
2024	3.51%	69.74

يوضح الشكل رقم 1، أن محفظة التأمين ما زالت تشهد تركيزاً كبيراً لصالح تأمين المركبات الذي بلغت نسبته 61% من إجمالي المحفظة التأمينية في نهاية الربع الأول من العام 2025، يليه التأمين الصحي بنسبة 14%. كما يلاحظ من الشكل رقم 2 أن هناك تركيزاً واضحاً في الحصة السوقية بين شركات التأمين، حيث تستحوذ أربع شركات من أصل اثنتي عشرة شركة عاملة في القطاع على نحو 58% من إجمالي الأقساط المكتتبة في قطاع التأمين الفلسطيني، وذلك في نهاية الربع الأول من العام 2025.

شكل 1: توزيع مكونات محفظة التأمين حسب منتجات قطاع التأمين كما هو في نهاية الربع الأول 2025



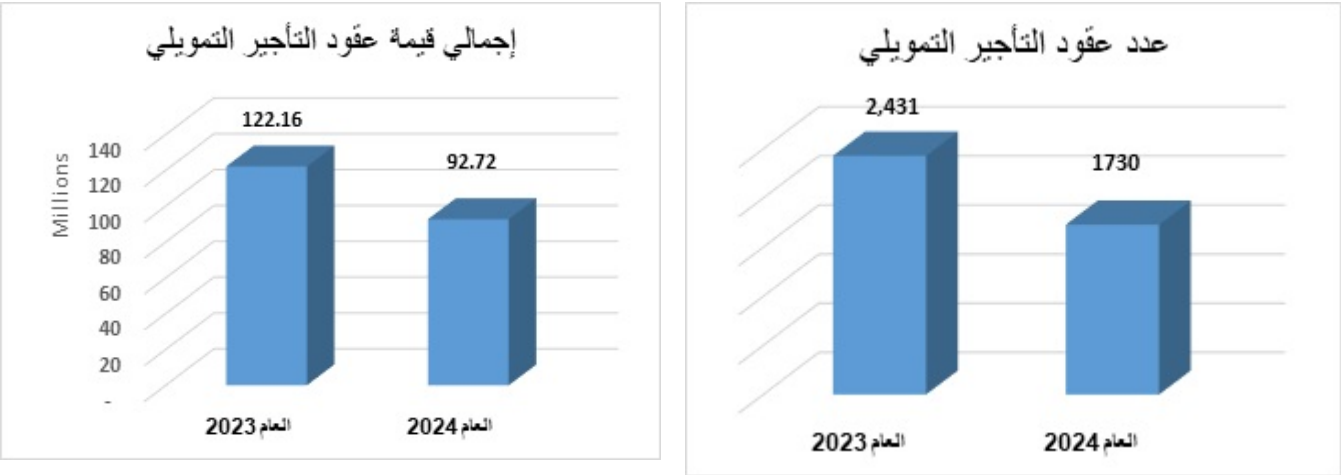
شكل 2: توزيع محفظة التأمين وفقاً للشركات العاملة في فلسطين كما هو في نهاية الربع الأول 2025



تطورات قطاعات سوق رأس المال < قطاع التأجير التمويلي

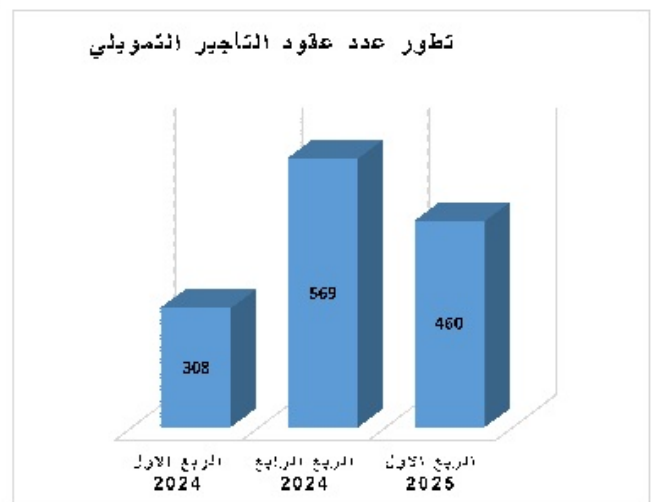
المقارنة السنوية: تعمل في فلسطين 9 شركات تأجير تمويلي مرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال كما في نهاية العام 2024. وشهد أداؤها انخفاضاً مع نهاية العام 2024، إذ بلغ عدد العقود 1,730 عقداً بإجمالي استثمار قيمته 92.7 مليون دولار، ويمثل هذا انخفاضاً قدره 8.28%، و24.1% في عدد العقود وقيمتها على التوالي مقارنةً بالعام 2023. ويعزى الانخفاض الملحوظ والمشار إليه، إلى تأثير العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وانعكاساته السلبية على مختلف المؤشرات الاقتصادية كالاستثمار والاستهلاك، الذي بدأ خلال الربع الرابع من العام 2023 (انظر الشكل 1).

شكل 8: تطور محفظة التأجير التمويلي بشكل سنوي



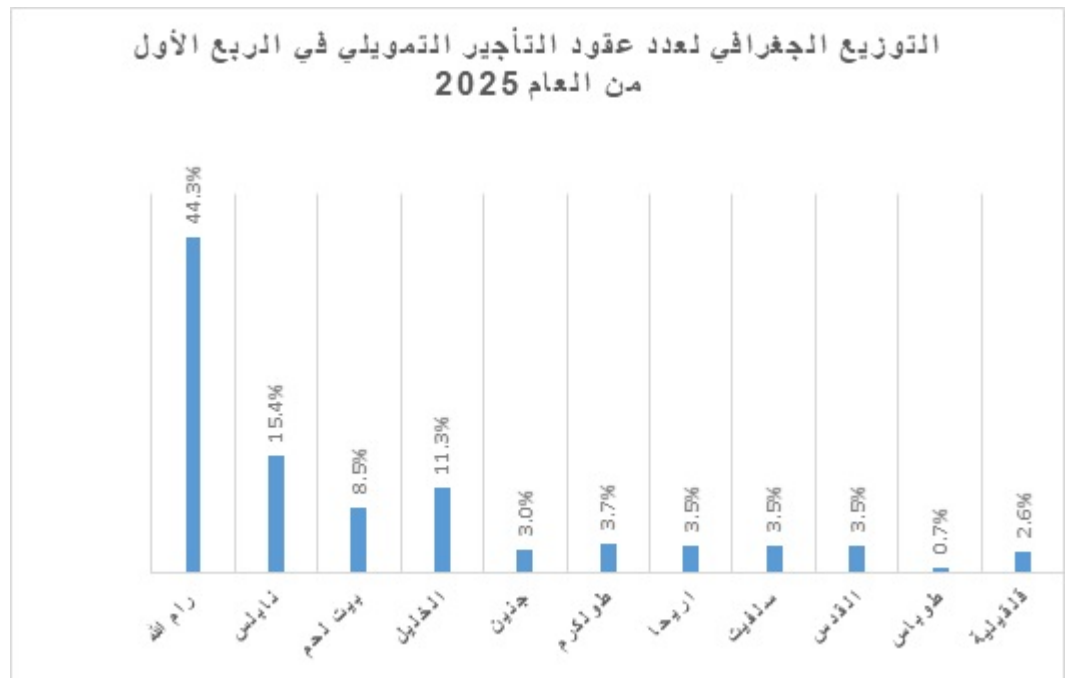
المقارنة الربعية: بلغ إجمالي الاستثمار في عقود التأجير التمويلي المسجلة لدى الهيئة حوالي 23.1 مليون دولار بواقع 460 عقداً في نهاية الربع الأول من العام 2025، بانخفاض عن الربع الرابع من العام 2024 نسبته 19.2% في عدد العقود، و23.5% في إجمالي قيمة العقود. وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2024، يلاحظ ارتفاع عدد العقود وقيمتها بنسبة 49.4% و36% على التوالي (انظر الشكل 2). وذلك بسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وما تبعه من آثار اقتصادية سلبية على الضفة الغربية في العام 2024، ثم تعافي القطاع تدريجياً.

شكل 2: تطور محفظة التأجير التمويلي بشكل ربعي



لا يزال هناك تركيز عالٍ في عدد عقود التأجير التمويلي في محافظة رام الله، حيث بلغ تركيز عدد عقود التأجير التمويلي في الربع الأول من العام 2025 ما نسبته 44.3%، تلتها محافظة نابلس بنسبة 15.4%، ثم محافظة الخليل بنسبة 11.3%، ثم محافظة بيت لحم بنسبة 8.5%. أما باقي المحافظات فشكّلت ما نسبته 20.5% من عدد العقود، مع العلم أن هناك استقراراً في توزيع هذه النسب على مدى السنوات السابقة لعوامل تتعلق بهيكل الاقتصاد، وتركز الأعمال في بعض المحافظات (انظر الشكل 3).

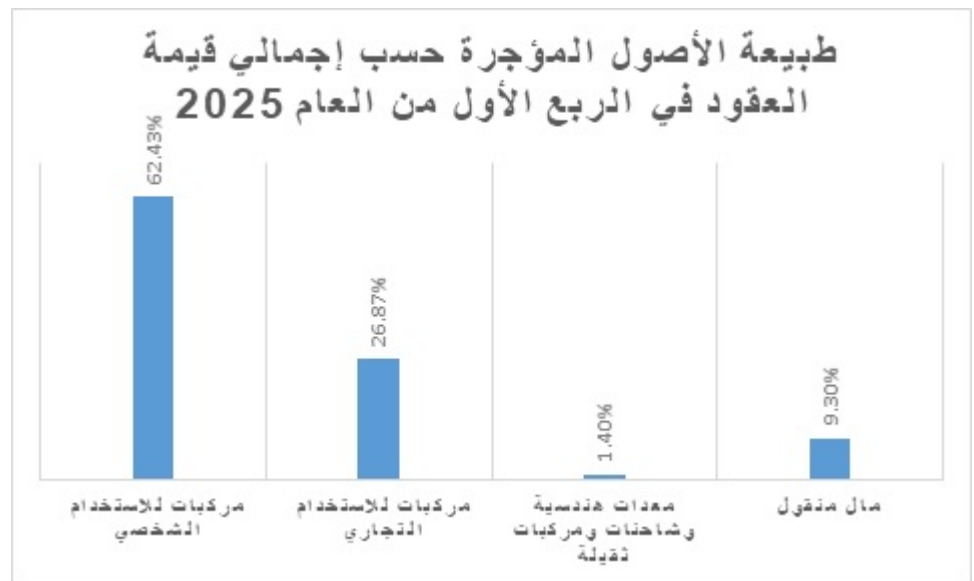
شكل 3: التوزيع النسبي الجغرافي لعدد عقود التأجير التمويلي المسجلة في الربع الأول من العام 2025



كان للمركبات للاستخدام الشخصي الحصة الأكبر (62.43%) من إجمالي قيمة محفظة التأجير التمويلي نهاية الربع الأول من العام 2025. في حين بلغت حصة المركبات للاستخدام التجاري ما نسبته 87.26%، أما المال المنقول (المعدات وخطوط الإنتاج وغيرها، بما لا يشمل المركبات) فبلغت نسبتها 30.9%، والمعدات الهندسة والشاحنات والمركبات الثقيلة شكّلت 40.1% من إجمالي قيمة المحفظة (انظر الشكل 4).

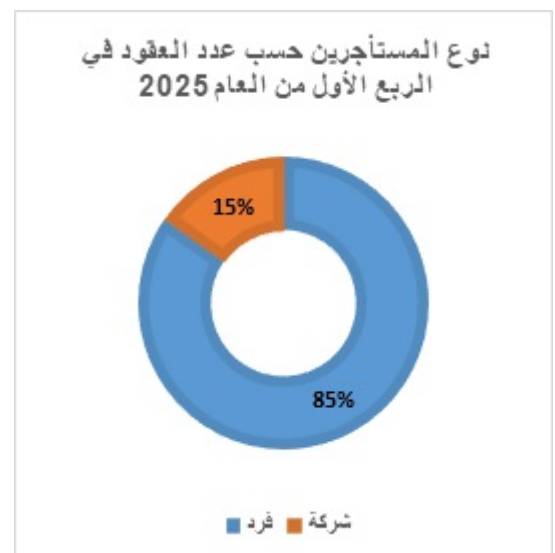
شكل 4: توزيع نسب فئات المستأجرين حسب عدد العقود المسجلة في الربع الأول من العام 2025

شكل 5: توزيع نسب فئات المستأجرين حسب عدد العقود المسجلة في الربع الأول من العام 2024

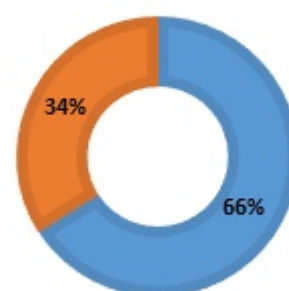


يلاحظ من الشكل رقم (5) أن 85% من عدد العقود المسجلة في الربع الأول من العام 2025 تعود إلى أفراد، مع العلم أن هناك استقراراً في هذه النسبة مقارنةً مع العام 2024، حيث بلغت نسبة عدد العقود الخاصة بالأفراد 80% في الربع الأول من العام 2024. بينما بلغت القيمة ما يقارب 66% للأفراد، و34% للشركات للربع الأول من العام 2025، في حين أن النسب للربع الأول من العام 2024 هي 55% للأفراد، و45% للشركات.

شكل 5: توزيع نسب فئات المستأجرين حسب عدد العقود المسجلة في الربع الأول من العام 2025



نوع المستأجرين حسب إجمالي قيمة
العقود في الربع الأول من العام 2025



شركة فرد

التوعية المالية

التوعية المالية > الرسائل التوعوية



تمويل الرهن
العقاري



التأجير التمويلي



التأمين



الأوراق المالية

التوعية المالية > مصطلحات توعوية

1. قطاع التأمين

المال غير المنقول:

الأرض المملوكة لشخص أو أكثر، وتشمل ما عليها من أبنية وأشجار وأشياء ثابتة أخرى، كما تشمل العقار أيضاً.

2. قطاع الأوراق المالية

البيع على المكشوف (Short Selling)

هو قيام المستثمر ببيع ورقة مالية لا يملكها (في الغالب يتم اقتراضها من قبل الوسيط المالي) ليتم شراؤها في تاريخ لاحق، وذلك بناء على توقع المستثمر بانخفاض سعرها في السوق المالي عن سعر البيع، وبالتالي يحقق المستثمر ربحاً يتمثل في فرق سعر الشراء عن سعر البيع.

3. قطاع تمويل الرهن العقاري:

الكفيل:

الشخص الذي يعتبر مسؤولاً عن سداد القرض بالتكافل والتضامن مع المقترض في حال عدم السداد.

4. قطاع التأجير التمويلي:

استعادة الحيازة:

وضع يسترد فيه المؤجر الأصول المستأجرة، وعادةً ما يكون ذلك بسبب التعثر أو الإخلال ببنود اتفاقية التأجير.

التوعية المالية > أسئلة شائعة وإجابات



تمويل الرهن
العقاري



التأجير التمويلي



التأمين



الأوراق المالية

حملات وورش ولقاءات توعوية

عقد ورشة عمل لمناقشة مشروع قانون التأمين الجديد

عقدت الهيئة ورشة عمل لمناقشة مشروع قانون التأمين الجديد، بحضور ممثلين عن الوزارات والمؤسسات العامة.

واستعرضت الهيئة خلال الورشة مكونات مشروع قانون التأمين الجديد، والفجوات وأوجه القصور التي تمت معالجتها مقارنة بالقانون ساري المفعول حالياً.

وأكدت الهيئة على أهمية هذه الورش الفنية التي تمكنها من تطوير مشروع القانون، من خلال مناقشة الملاحظات، والأخذ بالتوصيات التي من شأنها أن تحقق مصلحة وحماية المتعاملين وحاملي بوليصة التأمين والمستفيدين من عقد التأمين، ومكونات قطاع التأمين، كافة، بشكل خاص.

كما شددت على أن هذه الجهود تسهم في تعزيز ودفع عجلة النمو الاقتصادي الفلسطيني بشكل عام.

وتم خلال الورشة استعراض مجموعة من الملاحظات التي وردت من المؤسسات والوزارات على مشروع قانون التأمين، وتمت مناقشتها مع الحضور وممثلي المؤسسات والوزارات.

وفي السياق ذاته، أجرت الهيئة عدداً من اللقاءات التشاورية الخاصة بمشروع القانون الجديد، كما قامت بنشر مسودة مشروع قانون التأمين الجديد، لتوسيع دائرة المشاركة والتشاور حول المسودة، بهدف الوصول إلى قانون شامل يلبي جميع الاحتياجات، ويعالج أوجه القصور في القانون الحالي، بما يساهم في تطوير قطاع التأمين وتعزيز فعاليته.

مكافحة جريمتي غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

تهدف الهيئة إلى تهيئة المناخ الملائم لتحقيق استقرار رأس المال ونموه، وتنظيم سوق رأس المال في فلسطين وتطويره ومراقبته، وحماية حقوق المستثمرين. وانطلاقاً من مهامها وأهدافها الرامية إلى تحقيق الاستقرار في سوق رأس المال، وفي إطار تطبيق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحماية حقوق المتعاملين، واصلت الهيئة دورها في مواكبة الامتثال من أجل تجنب قطاعات سوق رأس المال مخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي قد تهدد استمرار هذه القطاعات وتعريضها لمخاطر مالية وتشغيلية وقانونية وغيرها.

وفي هذا السياق، قامت الهيئة بالعديد من المهمات لتقليل المخاطر والتهديدات المحتملة على القطاعات، كافة، التي تشرف عليها، وفق الآتي:

- اجتماع بين هيئة سوق رأس المال ووحدة المتابعة المالية بشأن تعزيز إجراءات آلية الدخول إلى السوق.
- على أثر الاجتماع مع وحدة المتابعة المالية، وبهدف تعزيز إجراءات وضوابط دخول السوق المعمول بها في الهيئة، تمت مخاطبة الوحدة لطلب المساعدة بتزويد الهيئة بأية معلومات أو بيانات تعود إلى أكثر من 250 شخصاً مالكيين أو مستفيدين من القطاعات التي تخضع لرقابة الهيئة وإشرافها.

إصدار التعليمات والتعاميم:

التعاميم الصادرة عن الهيئة من شأنها رفع كفاءة وتعزيز قدرة الشركات على مواجهة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واتباع النهج القائم على المخاطر في الكشف عن المعاملات المشبوهة، وتم إصدار العديد من التعاميم في الربع الأول من العام 2025، وجاءت على النحو التالي:

- تعميم الدليل الإرشادي الخاص بالتقرير السنوي لمسؤولي الامتثال بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تعميم القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي الذي يتم بشكل إلكتروني من النيابة العامة، وبلغ عددها 2.
- تعميم أسماء الدول عالية المخاطر والمحظور التعامل معها ونشرها على موقع الهيئة.

جولات تفتيش مختصة وإعداد سجلات مخاطر:

منذ بداية العام 2025، قامت الإدارات الرقابية في إعداد خطة تشغيلية لقسم التفتيش للزيارات الميدانية الدورية معتمدة على سجل المخاطر المحدثة في نهاية العام 2024، وذلك بهدف التحقق من مدى امتثال الشركات الخاضعة لرقابة هيئة سوق رأس المال وإشرافها، للقانون والتعليمات والتعاميم والتشريعات الخاصة بعمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبدأت الإدارات تنفيذ هذه الخطط من منذ بداية العام، وسيتم التعاون مع قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على إجراء العديد من جولات التفتيش خلال هذا العام عند الحاجة.

المخالفات والعقوبات الإدارية:

- لا يوجد.

أخبار وقرارات هيئة سوق رأس المال

قطاع التأمين يتخطى آثار تطبيق معيار 17

بالتعاون مع الهيئة، وزارة النقل والمواصلات تصدر تعليمات جديدة لتنظيم تسجيل المركبات المؤجرة تأجيراً تموالياً وتُنشر في الجريدة الرسمية

أصدرت وزارة النقل والمواصلات تعليمات تسجيل المركبات المؤجرة تأجيراً تموالياً رقم (1) لسنة 2024، التي دخلت حيز التنفيذ يوم الثلاثاء الموافق 10/2/2025 بعد نشرها في الجريدة الرسمية.

وقد جاءت هذه التعليمات بنسخة محدثة للتعليمات الصادرة عن وزير النقل والمواصلات في العام 2017 بشأن المركبات المؤجرة تأجيراً تموالياً، حيث تم استحداث نصوص جديدة تعالج آلية تسجيل المركبات العمومية المؤجرة تأجيراً تموالياً، إضافة إلى تفصيل آليات التعامل مع العقود بأنواعها، بما يشمل تمديد مدد العقود والسداد المبكر وأثر تعليق رخصة ممارسة نشاط التأجير التمويلي أو انتهائها أو إلغائها.

الهيئة تمدد فترة الإفصاح عن البيانات المالية الختامية الأولية والبيانات المالية السنوية للعام 2024 للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

عملت الهيئة على تمديد فترة الإفصاح للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين عن كلٍّ من البيانات المالية الختامية الأولية عن العام 2024 ليصبح موعد الإفصاح النهائي كما بتاريخ 15/3/2025، وتمديد فترة الإفصاح عن التقرير السنوي والمتضمن البيانات المالية المدققة عن العام 2024 ليصبح موعد الإفصاح النهائي كما 30/4/2025.